

« الفصل الثاني »

المأخذ على المخطوطة

obeikandi.com

« المبحث الثاني »

المآخذ على المخطوطة

لا يخلو أي عمل من الأعمال من هفوات وملاحظات؛ لأن الكمال لله وحده جل شأنه، والعصمة من الله لأنبيائه ورسوله.

أما سائر الناس فلا يخلو ما يقومون به من النقص، ولذلك لو أعاد إنسان النظر في كتاب كتبه، لكانت له على ذلك الكتاب إصلاحات وتعديلات وغير ذلك والمآخذ التي تؤخذ على كتاب الانتصار — الكتاب الخاص بالزكاة — قليلة، بل قليلة جداً بالنسبة إلى حجم الكتاب. وأنا أريد أن أحصر هذه المآخذ في نقاط فأقول هي:

١ — يسقط كثيراً كلمة «وسلم» من قولنا صلى الله عليه وسلم عند ذكر النبي ويكتفي بقوله صلى الله عليه. انظر مثلاً لذلك صحيفة رقم ٣٠٥ أ حيث كررها ثلاث مرات وصفحة رقم ٣٠٥ ب كررها مرتين، وصفحة رقم ٣٠٧ أ كررها مرتين وصفحة ٣٠٧ ب وصفحة ٣٠٨ أ وصفحة ٣١١ ب.

قال العلامة أحمد شاكر — رحمة الله — في مقدمة تحقيقه لكتاب الرسالة^(١): (ومما يلاحظ في النسخة أن الصلاة على النبي لم تكتب عند ذكره في كل مرة، بل كتبت في القليل النادر، بلفظ — صلى الله عليه — وهذه طريقة العلماء المتقدمين، في عصر الشافعي وقبله، وقد شدد فيها المتأخرون، وقالوا ينبغي المحافظة على كتابة الصلاة والتسليم، بل زادوا أنه لا ينبغي للناسخ أن يتقيد بالأصل إذا لم توجد فيه، وقد ثبت عن أحمد بن حنبل أنه كان لا يكتب الصلاة وأجابوا عن ذلك بأنه كان يصلي لفظاً، أو

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص ٢٥ من المقدمة.

بأنه كان يتقيد بما سمع من شيخه فلا يزيد عليه، والذي اختاره أن يتقيد
الناسخ بالأصل الذي يعتمد عليه في النقل . . .) انتهى ولعل أبا الخطاب —
رحمه الله — كان يقتدي بأحمد وبغيره من العلماء المتقدمين .

والرأي الذي أراه هو أن يكتب الصلاة والتسليم معا؛ لأن الله سبحانه
وتعالى أمر بالصلاة والسلام معا في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ
عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١) .

ولحديث كعب بن عجرة رضي الله عنه : « قيل يا رسول الله أما السلام
عليك فقد عرفناه، فكيف الصلاة عليك . . . » وحديث أبي سعيد الخدري :
« قلنا يا رسول الله هذا التسليم، فكيف نصلي عليك »^(٢) .

وفي رواية أبي داود عن كعب بن عجرة : قال : قلنا أو قالوا يا رسول الله،
أمرتنا أن نصلي عليك وأن نسلم عليك^(٣) . . . فقول كعب رضي الله عنه —
أمرتنا أن نصلي عليك وأن نسلم عليك، وإن كان خاصا بالصلاة فإن
المسلم مأمور بالصلاة والسلام على النبي في كل حين، ويتأكد إذا كتب ما
يدوم ويبقى وتتناقله الأجيال مثل المصنفات وغيرها .

٢ — تضعيفه لمحمد بن عمرو بن عطاء حيث قال في صفحة ٣٠٧ ب أن
خبر عائشة يرويه محمد بن عطاء وهو ضعيف جدا .

وهذا الكلام غريب منه — رحمه الله — حيث اعتمد على قول الدارقطني —
رحمه الله — محمد بن عطاء مجهول^(٤) . وسبب تجهيل الدارقطني له هو أنه
نسب إلى جده فلم يعرفه الدارقطني، وإلا فهو ثقة من رجال البخاري
ومسلم وغيرهما .

(١) سورة الأحزاب آية رقم ٥٦ .

(٢) رواهما البخاري مع الفتح ٨ / ٥٣٢، وروى الأول الترمذي ٢ / ٣٥٣، وروى الثاني ابن ماجه
٢٩٢ / ١ .

(٣) أخرجه أبوداود ١ / ٥٩٨ .

(٤) ١٠٦ / ٢ .

وكيف يكون ضعيفا وقد قال فيه ابن أبي حاتم . ثقة صالح الحديث^(١) .
وقد عرف عن ابن أبي حاتم تشدده في الرجال . وقال فيه الإمام الذهبي في
الكاشف^(٢) : وثقة أبو حاتم ، وكان ذا هيبة ووقار وعقل ومروءة ، يصلح
للخلافة . وقال فيه ابن حجر ثقة من الثالثة ، مات في حدود العشرين^(٣) .
وأبو الخطاب يعتمد كثيرا على الدارقطني وينقل عنه وناهيك بالدارقطني
من إمام ، ولكن لو رجع بالإضافة إلى كتب الدارقطني إلى كتب غيره من
كتب الرجال والجرح والتعديل لعرف أن محمدا هذا ثقة ، والدارقطني - رحمه
الله - حينما نسب إلى جده لم يعرفه فجهله ، ولو نسب إلى أبيه ثم جده لعرفه
وأعطاه حقه .

٣ - سرعة إصدار الأحكام قبل التثبت من ذلك قوله في مسألة زكاة
السخال حينما ذكر قول أبي بكر والله لو منعوني عناقا وكذلك رويت
والله لو منعوني عقالا ، وأبو الخطاب كأنه لم يطلع على رواية «عقالا»
فقال في صفحة رقم ٣١٥ ، فأما رواية العقال فلم تثبت ، ولو رويت
فالمراد بالعقال زكاة عام . .

فقوله : فأما «رواية العقال لم تثبت» قول فيه نظر لأن الإمام مسلما^(٤) -
رحمة الله - لم يرو في صحيحه إلا رواية «عقالا» وهذا لعله سهو من المصنف
- رحمه الله - وإلا فهي بالإضافة إلى رواية مسلم عند البخاري^(٥)
وأبي داود^(٦) .

(١) الجرح والتعديل ٢٩ / ٨ .

(٢) ٨٤ / ٣ .

(٣) تقريب التهذيب ٣١٣ .

(٤) صحيح مسلم ٥٢ / ١ .

(٥) البخاري مع الفتح ٢٥٠ / ١٣ .

(٦) سنن أبي داود ١٩٨ / ٢ .

٤ - نسبة بعض الأحاديث إلى غير روايتها كما في خبر عثمان في صفحة رقم ١٣٢٨ حيث نسب هذا الأثر عن عثمان إلى أحمد، وأحمد - رحمه الله لم يخرججه في المسند؛ لأن ابن حجر - رحمه الله - في التلخيص الحبير^(١) ذكر من خرج أثر عثمان ولم يذكر أحمد معهم وكذلك العلامة أحمد محمد شاكر - رحمه الله - في تحقيقه لكتاب الخراج ليحيى بن آدم^(٢)، ذكر رواية هذا الأثر وسكت عن أحمد. وقد بحثت عن هذا الأثر في مسند عثمان من مسند أحمد، فلم أجده.

٥ - نقل أبو الخطاب عن الأثر عن أحمد - رحمه الله - في مسألة زكاة الحلبي أن أحمد قال: يروى عن خمسة عشر من أصحاب النبي عليه السلام، في صفحة رقم ٣٠٥ ب، وفي صفحة رقم ١٣٠٧. والحقيقة أن الأثر روى عن أحمد قوله يروى عن خمسة من أصحاب النبي ﷺ - وليسوا خمسة عشر وهم: عبدالله بن عمر بن الخطاب، وجابر بن عبدالله، وأنس بن مالك، وعائشة أم المؤمنين، وأسما بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهم أجمعين.

ويأتي تخريج أقوال هؤلاء الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - في القسم المحقق^(٣).

(١) ١٦٣/٢ - ١٦٤.

(٢) الخراج ليحيى بن آدم حاشية رقم ٢.

(٣) انظر صفحة رقم ١١٢ و١٢٨ من هذه الرسالة.

لمعرفة مدى تأثير قول المصنف في المذهب
مع مقارنته بالمذاهب المعتمدة

نأخذ مثالا على ذلك :

مسألة زكاة الفصلان ، والعجاجيل ، والسخال :

فلأبي الخطاب رأي ، لم يسبقه أحد ، في المذهب إلى القول به . وهو يتكلم عن زكاة الفصلان ، إذا كانت خمسا وعشرين ، فأكثر حيث يقول في صفحة (٣١٨ / أ) : والأشبه عندي أن تجب في ست وثلاثين من الفصلان ، ما يتضاعف سنه على الواجب في خمس وعشرين مرة ، وفي ست وأربعين فصيلا ، ما يتضاعف سنه على ذلك ضعفين ، وفي إحدى وستين ما يتضاعف ثلاثة .

مثاله : يجب في خمس وعشرين واحدة منها ، ما لها شهر ، ويأخذ في ست وثلاثين ما له شهران ، وفي ست وأربعين ما له ثلاثة أشهر ، وفي إحدى وستين ما له أربعة أشهر ؛ لأن الزيادة في الكبار بهذا المقدار تكون ؛ لأن بنت مخاض لها سنة ، وبنت لبون لها سنتان ، وحقه لها ثلاث سنين ، وجدعة لها أربع سنين ، وكذلك يجب أن نقول في البقر .

أما الغنم فيؤخذ منها عدد ، بتزايد النصب كما في الكبار - انتهى . هذا الرأي لأبي الخطاب ، وجيه ، من حيث النظر ، ولم يسبقه أحد من الحنابلة وسوف أقارن هذا القول ، بأقوال المذاهب الأخرى . ثم نذكر من نقل عنه هذا القول من علماء الحنابلة . . . ونبدأ بالمذهب الحنفي .

١ - لأبي حنيفة - رحمه الله - ثلاثة أقوال في مسألة زكاة الفصلان ،

والعجاجيل ، والسخال ، وقد أخذ أصحابه بهذه الأقوال وهي :

الأول : يجب في الصغار ما يجب في الكبار، أي يؤخذ عن الصغار كبيرة،
وبه قال زفر.

الثاني : يجب في الصغار واحدة صغيرة منها، وبه قال أبو يوسف ووافقه
الطحاوي .

الثالث : لا يجب في الصغار شيء، وبه قال محمد بن الحسن (١). وهذا
القول هو الراجح كما صرح بذلك الكاساني في بدائع الصنائع وغيره (٢).
٢ - وذهب مالك - رحمه الله - إلى أن الفصلان والعجاجيل والسخال،
تجب فيها الزكاة، ولكن لا تؤخذ منها، بل تؤخذ كبيرة. ونص كلام
مالك - رحمه الله - كما في المدونة . . « إذا كان عجاجيل كلها، أو
فصلانا كلها، أو سخالا كلها، وفي عدد كل صنف منها ما تجب
فيه الصدقة، فعلى صاحب الأربعين من السخال أن يأتي بجذعة،
أو ثنية من الغنم، وعلى صاحب الثلاثين من البقر، إذا كانت
عجولا كلها، أن يأتي بتبيع ذكر، وإن كانت فصلانا، خمسا
وعشرين، فعليه أن يأتي بابنة مخاض، ولا يؤخذ من هذه الصغار
شيء؛ لأن عمر بن الخطاب قال : نأخذ الجذعة والثنية، ولا نأخذ
المخاض ولا الأكولة، ولا الربي ولا فحل الغنم، وذلك عدل بين
غذاء المال وخياره (٣).

(١) مختصر الطحاوي ٤٥، والمبسوط ١٥٧/٢ - ١٥٨، وتحفة الفقهاء ٤٤٨/١ - ٤٤٩، وبدائع
الصنائع ٨٧٣/٢.

(٢) بدائع الصنائع ٨٧٣/٢، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٣٧٣/٢، وفتح القدير
١٨٦/٢، والبحر الرائق شرح كثر الدقائق ٢٣٤/٢، وابن عابدين في حاشيته ٢٨٢/٢.

(٣) المدونة الكبرى ٣١٢ - ٣١٣، وانظر قول مالك في الموطأ ٢٦٥/١، ورسالة أبي زيد
القيرواني المطبوع بهامش الفواكه الدواني ٤٠١/١، والكافي ٣١٤/١، والمنتقى ١٤٢/٢ -
١٤٣، والفواكه الدواني ٤٠١/١، وحاشية العدوي ٤٤٦/١.

٣ - ولالإمام الشافعي - رحمه الله - قولان في الجديد والقديم :
 فالقول الجديد : يؤخذ من الصغار صغيرة، إذا كانت غنما، وإن كانت
 إبلا أو بقرا: أخذ منها - أي الإبل، أو البقر - كبيرة بالقسط، ثم يقوم
 النصاب من الكبار، ثم يقوم فرضه، ثم يقوم النصاب من الصغار، ثم يقوم
 فرضه، ثم يخرج كبيرة بالتقسيط بين الفرضين . هذا رأي لأبي إسحاق وغيره .
 وهناك وجه آخر وهو: إن كان، مما يتغير فيه الفرض بالسن، وجب
 المنصوص عليه أي كبيرة، وإن كان مما يتغير الفرض فيه بالعدد، وجبت
 صغيرة، والوجه الأول أصح من الثاني . ولأبي حامد رأى وهو أنه يؤخذ من
 الصغار، صغيرة بكل حال كالغنم . وهذا أصحها وهو المعتمد .
 والقول القديم : يؤخذ من الصغار كبيرة، لكن دون الكبيرة المأخوذة من
 الكبار في القيمة^(١) .

٤ - وأما مذهب أهل الظاهر: فقال ابن حزم في المحلى . . . ووجدنا
 الخرفان والجديان، لا يقع عليه اسم شاة، ولا اسم شاء في اللغة،
 التي أوجب الله تعالى علينا دينه، على لسان رسوله ﷺ -
 فخرجت الخرفان والجديان عن أن تجب فيها زكاة .
 وقال أيضا: فإن زكاة ماشية لم يحل عليها حول، لم يأت به قرآن، ولا
 سنة، ولا إجماع . وأما من ملك خرفانا، أو عجولا، أو فصلانا . سنة
 كاملة، فالزكاة فيها واجبة عند تمام الحول؛ لأن كل ذلك يسمى غنما، وبقرا
 وإبلا^(٢) .

٥ - وأما مذهب الحنابلة، فقد روي عن أحمد قولان :

(١) هذه الآراء انظرها في المهذب ١/٢٠٢-٢٠٣، وحلية العلماء ٣/٤٦، والمجموع ٥/٣٧١-

٣٧٢، ومغني المحتاج ١/٣٧٦، ونهاية المحتاج ٣/٥٨، وشرح المحلى على المنهاج المطبوع

بحاشية قليوبي وعميرة ٢/١٠-١١، وقليوبي وعميرة ٢/١٠-١١ .

(٢) المحلى ٥/٤١٣ .

الأول : أن الفصلان والعجاجيل والسخال، إذا انفردت ليس فيها شيء، وهذه رواية حرب الكرماني، وحنبل بن إسحاق .

القول الثاني : أن الفصلان، والعجاجيل، والسخال فيها زكاة من جنسها، إذا انفردت، وهذه رواية صالح بن أحمد والأثرم . وهي الرواية الراجحة، والمعتمدة في المذهب^(١) .

ورأي أبي الخطاب المتقدم لم أجد من قال به، من علماء المذاهب الثلاثة، لكنني وجدت قولاً عند الشافعية قريباً منه، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين . وهو: يجوز أخذ الصغار مطلقاً كالغنم، لثلاثي يحف برب المال، لكن يجتهد الساعي، ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير، فيأخذ من ست وثلاثين فصيلاً، فوق الفصيل المأخوذ في خمس وعشرين، وفي ست وأربعين فصيلاً، فوق المأخوذ في ست وثلاثين، وعلى هذا القياس^(٢) .

وقد نقل علماء الحنابلة، عن أبي الخطاب، رأيه هذا في صغار الإبل، فقد نقل عنه ابن مفلح في الفروع وقال: وقيل: تضاعف زيادة السن لكل رتبة من الإبل، واختاره في الانتصار^(٣) .

وقال المرادوي في الإنصاف: الوجه الثالث: قال أبو الخطاب في الانتصار: يضعف سن المخرج في الإبل . فيخرج عن خمس وعشرين واحدة منها، ويخرج عن ست وثلاثين واحدة منها كسن واحدة منهن مرتين، وفي ست وأربعين مثل واحدة ثلاث مرات، وفي إحدى وستين مثلها أربع

(١) كتاب الروايتين والوجهين ١/ ٢٣٠ - ٢٣١، والمغني ٢/ ٦٠٢، والمحرر ١/ ٢١٥، والفروع ٢/ ٣٧٥، والمبدع ٢/ ٣٢٠ .

(٢) المجموع ٥/ ٣٧٢، وانظر مغني المحتاج ١/ ٣٧٦، ونهاية المحتاج ٣/ ٥٨، وشرح المحلي المطبوع بهامش حاشية قلوبوي وعميرة ٢/ ١١ .

(٣) الفروع ٢/ ٣٧٢ .

مرات، والعجول على هذا، وأطلقهن المجد^(١) في شرحه^(٢).
فالمرداوي — رحمه الله — جعل رأي أبي الخطاب وجها في المذهب، ولكنه
لم يذكر أحدا. قال به غير أبي الخطاب.

لكنه — أي المرادوي — نقل عن السامري^(٣) في المستوعب أنه قال: يخرج
عن خمس وعشرين فصيلا واحدا منها، وعن ست وثلاثين فصيلا واحدا
منها، ومعه شاتان أو عشرون درهما، وعن ست وأربعين واحدا منها، ومعه
الجبران مضاعفا مرتين، فيكون أربع شياه أو أربعون درهما، أو شاتان مع
عشرين درهما، وعن إحدى وستين واحدا منها. ومعه الجبران مضاعفا
مرتين، فيكون ست شياه أو ستين درهما. ويخرج عن ثلاثين عجلا واحدا
منها، وعن أربعين واحدا وثلث قيمة آخر^(٤).

والفرق بين قولي أبي الخطاب والسامري: هو أن قول أبي الخطاب الزيادة
تكون في سن المخرج المأخوذ كلما زاد النصاب.
أما قول السامري: فإن سن الفصيل لا يتغير، وأن الذي يتغير هو زيادة
الدراهم وكثرة الشياه.

ونقل المرادوي أيضا: عن أبي الخطاب وجها آخر وهو أن الذي يضاعف
الإبل دون البقر، ونسب هذا القول إلى الانتصار^(٥).
ونص المؤلف مرَّ قريبا، حيث نص على أن البقر يجب في صغارها — أي

(١) يريد بالمجد مجد الدين عبدالسلام ابن تيمية ويقصد بالشرح: شرح كتاب الهداية للمجد

حيث شرح الهداية لأبي الخطاب ولم يتمه، وقد تقدم بيان هذا.

(٢) الإنصاف ٦٠/٣.

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن الحسين السامري المعروف بابن سنينة مولده سنة ٥٣٥هـ،

وتوفي سنة ٦١٦هـ. والسامري نسبة إلى سامرا العراق، ذيل الطبقات ١٢١/٢.

(٤) الإنصاف ٦١/٣، وأشار صاحب الفروع إلى رأي السامري ٣٧٣/٢.

(٥) الإنصاف ٦١/٣.

العجاجيل — كما يجب في صغار الإبل . ونص أبي الخطاب هو — بعد أن ذكر ما يجب في الفصلان — قال : . . وكذلك يجب أن نقول في البقر . فأما الغنم فالزيادة فيها بالعدد . . ولا أدري من أين أتى المرداوي بهذا القول للمصنف ، هل سقط من المخطوطة التي بين أيدينا ، أما هو وهم من المرداوي . والله أعلم .

والرأي الذي قال به المصنف في الفصلان والعجاجيل رأي سديد ، وقول وجيه من حيث النظر .

حيث إن الشرع أوجب في خمس وعشرين من الكبار ، بنت مخاض . وهي ما لها سنة ، وفي ست وثلاثين من الكبار بنت لبون . وهي ما لها سنتان — وفي ست وأربعين حقة — وهي ما لها ثلاث سنين ، وفي إحدى وستين جذعة — وهي ما لها أربع سنوات .

فوجب أن يؤخذ من الفصلان ، فصيل له شهر واحد عن خمس وعشرين ، وفصيل له شهران عن ست وثلاثين ، وفصيل له ثلاثة أشهر عن ست وأربعين ، وفصيل له أربعة أشهر عن إحدى وستين ؛ لأن الزيادة في الكبار ، بهذا المقدار تكون ، فوجب أن تكون في الزيادة في الصغار بهذا المقدار كذلك . هذا أولا .

وثانيا : ليس من اليسر أن نطالب من عنده واحد وستون فصيلا ، بجذعة وهو لا يملك إلا فصلانا ، وكذلك من ملك ستة وأربعين فصيلا ، نطالبه بحقة ، وهو لا يملك إلا فصلانا .

وليس من المقبول أن نطالبه بشراء كبيرة من غيره ، وهو لا يملك إلا صغارا بدليل أن من وجبت عليه حقة وليست عنده إلا بنت لبون أخذت منه ودفع شاتين أو عشرين درهما — كما نص على ذلك حديث أنس الذي

رواه البخاري وغيره^(١).

ولم يؤمر بشراء الحققة الواجبة عليه .

وليس من المقبول أيضا أن نقول : ليس عليك زكاة وهي قد بلغت نصابا

وهي سائمة ؛ لأن اسم الإبل يشمل الكبار والصغار .

إذن فليس لنا عليه سبيل ؛ إلا أن نطالبه بما عنده .

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل .

(١) البخاري مع الفتح ٣/٣١٦ ، وابن ماجه ١/٥٧٥ ، وأبوداود ٢/٢٢٠ .

مسألة زكاة الضال والمغصوب :

هل تجب الزكاة فيهما، أم لا تجب؟ هناك روايتان عن الإمام أحمد حيث نقل عنه الميموني والأثرم وإبراهيم بن الحارث، لا زكاة فيه؛ لأن كل مال منع الإنسان من الانتفاع به، ولم تكن يده ثابتة عليه. لم تجب عليه فيه زكاة. ونقل مهنا، وأبو الحارث: وجوب الزكاة لأن ملك المغصوب منه، باق عليه، وإنما زالت يده عنه، وزوال ذلك، لا يمنع كالوديعة^(١).
ونص أبي الخطاب في الانتصار (٣٠٧/أ) فإن قيل: فيلزم المال الضال والمغصوب، لا استثني له، ولا هو مفطر فيه، وتجب الزكاة. قلنا: لا نسلم من يقول لا تلزمه زكاته، وهو أظهر الروايتين عندي. وهذا ترجيح منه، لإيجاب الزكاة في المال، الضال، والمغصوب. وقد نقل عنه من بعده ترجيحه لهذه الرواية^(٢).

وأما أقوال المذاهب الأخرى، فإليك بيانها:

فقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي في القديم، إلى أن المال الضال والمغصوب والمجحود، إلى عدم وجوب الزكاة فيه؛ لأنه خرج عن ملكه وتصرفه. وهي الرواية المرجحة عند الحنابلة^(٣).

وذهب الشافعي في الجديد: إلى وجوب الزكاة في المال الضال والمغصوب لعدم زوال ملكه عنه وصححها النووي وغيره، وهو قول زفر، من الحنفية،

(١) كتاب الروايتين والوجهين ١/٢٤٤، وانظر الهداية ١/٦٣ - ٦٤، والمذهب الأحمد ٤٣،

والمحرر ١/٢١٩، والمبدع ٢/٢٩٧، والإنصاف ٣/٢١ - ٢٢.

(٢) الإنصاف ٣/٢١.

(٣) انظر المبسوط ٢/١٧١، ١٩٧، وتحفة الفقهاء ١/٤٦٠، وفتح القدير ٢/١٦٤ - ١٦٥،

وحاشية ابن عابدين ٢/٢٦٦، وانظر الأم ٢/٥٥، والمهذب ١/١٩٣، والمجموع ٥/٢٩٤،

وانظر الهداية ١/٦٤، والإنصاف ٣/٢١.

والرواية الراجحة عند الحنابلة^(١).

وذهب مالك وأصحابه ، إلى أن المال المغصوب والضال والمجحود وما في حكمه كالمدفون وغيره ، إلى أقوال ثلاثة ، ذكرها ابن عبد البر وهي :

الأول : أنه يزكيه لكل سنة ، إن كان غيابه سنين طويلة ، وهو قول ابن القاسم ، وأشهب ، وسحنون في المضمون خاصة .
الثاني : أنه لا يزكيه .

الثالث : يزكيه لسنة واحدة ، وهو قول ابن القاسم ، وأشهب ، وسحنون في غير المضمون كالضال والمغصوب والمجحود والدين^(٢) .

وبعض عرض أقوال المذاهب الأربعة : نرى أن الراجح من مذهبي الشافعي ، وأحمد وهو قول زفر من الحنفية وابن القاسم وأشهب وسحنون من المالكية ، إذا كان مضمونا هو وجوب الزكاة .

هذا الترجيح وجيه من حيث النظر؛ لأن الضال والمغصوب لا يزول الملك عنه؛ لأن الضال قد يعود، والمغصوب يرد، والجاحد يقر، والمدفون ينبش ويوجد . إذن فترجيح أبي الخطاب يستند إلى رأي قوي والله أعلم .

(١) المصادر السابقة للحنفية والشافعية والحنابلة .

(٢) الكافي ١/٢٩٣ - ٢٩٤ ، وانظر الموطأ ١/٢٥٣ ، والمتقى ٢/١١٢ - ١١٣ .

